وصلات الاسنان مجازا او صاحب الزرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب الزرع
لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز
عنه فلا وجه هنا من حذف مضاف اي لاحتراز عن تعريف مجاز اتفق او نحو ذلك وقد رد
ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يتوقف عليه اذا اطلق لا يتناول الوضع تابعا لوضع آخر
فضلا فقد الوضع معين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال وقول بنفسه احتراز عن
المجاز المعين بازاء معناه بقرينة وكلا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتسميته
بانه اسد انما هو بواسطة القرينة مع حاجة المقيد الوضع في تعريف الحقيقة بعد
التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اتم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم المادة
وان اراد ذلك فقوله ليتميز عن كذا وكذا بنفسه مما يحتاج اليه متابع واجيب بانا لا نسلم
ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما
يصح الاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه
بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين ان اللا ذلا
يخالف الوضع كما في المشترك فان السيد مدعى ان افراد الاسد يتناولها وضعا بنفسه غير
متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف ليتعين المراد اعني غير المتعارف
لا لنفي الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعمالا ولا
يخفى عليك ضعف هذا الكلام وورد ايضا ان يقال في تعريف الحقيقة بقيد اصطلاح به
التخاطب او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليخرج به ما يقع
اذا استعمله المخاطب معرف الشرع في الاتيان بها فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة
ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في المجاز والا لكان ما وضع
له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من معناه انفا وانه مختص
باخراج الاستعارة فاعلم ان هذا القيد في الحقيقة يحتاج اليه في التحصيل
اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يكون بهذا البيان اشير قلت ان نحو الصلاة
لا يفيد المفتاح الا وصل من الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالسكاكي

الى نوع حقيقتها اذ الى نوع مجازها لانه المراد اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون
الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد وارد في تعريف الحقيقة لانه
الكلام من ذكر فيه ذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصودة بالذات
كلام لم يتفوه به احد فلم يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما قال ان تعريف الوضع بلازم البعد
اعني من قوله القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعمل الكلام فيما يتاتى موضوعه
له بذلك الوضع لا الوضع الذي وضع فيه المخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك
فلازم ايضا حتى نفيد الموضوعة في قوله بما هي موضوعة لكن الوضع الذي فيه وضع المخاطب
ولا يكفي هذا القدر في التعريف سوى هذا للجواب ان الامور التي تختلف باختلاف
الاشخاص لا بد في تعريفها عن التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا التذكير
بالحرف من اللفظ لا شيء قال الذهن اليه من العلم كونه انسانا في كما حذف جميع
المطولين من تعريفات الكليات الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات
الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد ايضا قد تكون حقيقة ومجازا
لكن بحسب وضعين كما في المعنى هنا الا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي
موضوعة له من حيث انها موضوعة له اي مع قطع النظر عن امر آخر لا سيما ان
عليق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى مثلا ما قال ان المحراب لا يجتنب
بنائه اي بحيث انه خرج عن التعريف الصلوة اذا استعمله الشارع
في الدعاء من حيث انه دعاء لا يا ها فالدعاء ليس من حيث انها موضوعة له
صح الا لقرينة بل من حيث انها لا دعاء للموضوع له لا تقال فعلى هذا ينبغي ان يزاد
القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول لا الاصل ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار
عن تركه وانا لم نتركه في تعريف المجاز لصار المعنى اذا الكلمة المستعملة في غير ما
وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فانها مجاز وتركه في تعريف الحقيقة دون
طرا تعلق غير انه غير ما هو موضوعة له او استعمال المجاز في نفس الموضوع
من حيث انه موضوع له لم يوجد من حيث انه متعلق الموضوع له بنوع
علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فانها مجاز وتركه في تعريف الحقيقة دون

Copyright © King Saud University